الأيام ALAYAM
الأربعاء 24 صفر 1433 - العدد 8318
Wednesday 18th - January 2012 - No.8318
www.alayam.com

سمو الشيخ محمد بن مبارك خلال حضوره مؤتمر الأمن الوطني و الإقليمي لمجلس التعاون

سموه افتتح فعاليات مؤتمر الأمن الوطني والإقليمي.. محمد بن مبارك:

استراتيجية أمنية خليجية شاملة لاستيعاب التأثيرات الإقليمية والدولية

افتتح سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء صباح يوم أمس الثلاثاء مؤتمر «الأمن الوطني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية من الداخل»، والذي ينظمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة في الفترة 17 إلى 18 يناير الجاري.

واكد سموه ان المفهوم الاستراتيجي للامن بشقيه الوطني والاقليمي يجب ان يكون نابعا من الداخل ومنسجما مع الفهم العميق لحاجات الدول والاقليم مشيرا سموه الى ان الامن الوطني لاي دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو مرتكز اساس من مرتكزات الامن الاقليمي لدول المجلس. وشكر سموه الدكتور محمد بن عبدالغفار مستشار جلالة الملك للشؤون الدبلوماسية رئيس مجلس امناء مركز البحرين للدراسيات الاستراتيجية والدولية والطاقة على دعوة سموه لرعاية هذا المؤتمر وعلى الاعداد له وتنظيمه كما رحب سموه بصاحب السمو الملكي الامير تركي الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس ادارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية وباصحاب المعالي والسعادة شاكرا لهم تلبيتهم الدعوة والمشاركة في اعمال المؤتمر. وعبر سموه عن اعتزاز مملكة البحرين باحتضان مثل هذه المؤتمرات الهامة التي تعتمد على وضع اسس وتصورات مستقبلية مشيرا سموه الى ان استضافة مملكة البحرين لهذا المؤتمر الهام تنبع من ايمانها الاكيد والراسخ باهمية الامن الاقليمي وامن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وشدد سموه على ضرورة وجود رؤية اقليمية واضحة لاهم وابرز التحديات الامنية التي تواجه دول المجلس لتحل محل الرؤى الفردية بشان هوية واولوية التحديات وان يتم العمل على ايجاد بدائل امنية توفق بين الامن الوطني من جهة والامن الاقليمي من جهة اخرى.

واشار سموه الى ان الدعوة الكريمة والاعلان الهام لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود واخوانه قادة دول مجلس التعاون في قمة الرياض التشاورية الاخيرة بالسعي للانتقال بالمجلس من حالة التعاون الى حالة الاتحاد تأتي مؤكدة لهذه الرؤية وتمثل مرحلة جديدة ونقطة انطلاق هامة نحو بناء الاستراتيجية الامنية الشاملة للدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد بالاساس على بناء قدرات ذاتية تستطيع استيعاب اية تاثيرات اقليمية او دولية آخذين بالاعتبار ان تحقيق الامن الجماعي ومسؤولية صيانة السلم والامن في منطقة الخليج تقع على كاهل الدول الاعضاء في منظومة مجلس التعاون دون غيرها.

وقال سموه انني على ثقة تامة من انكم وبما تمثلونه من علم ودراية وخبرة في هذا المجال قادرين باذن الله على الخروج برؤية وافكار عملية لامن دول مجلس التعاون بمفهومه الاستراتيجي الشامل آخذين بعين الاعتبار ما تشهده المنطقة والشرق الاوسط والعالم من تحولات وتغيرات متمنيا لكم التوفيق والنجاح في اعمال مؤتمركم هذا.

وتحدث في حفل افتتاح المؤتمر صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والدكتور محمد جابر الأنصاري مستشار جلالة الملك للشؤون الثقافية والعلمية، والدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والفريق ضاحي خلفان قائد عام شرطة دبي.

وأكد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية أهمية تغيير بعض الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية الخليجية في ظل الظروف والتحديات الحالية، مشدداً على تلازم الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضح أن التهديدات والظروف تتغير، وكل دول العالم تجدّد استراتيجيتها، لا سيما وأن تحديات اليوم قد تختلف عن تحديات العام الماضي، ما يستوجب المراجعات والتجديدات على المستوى الرسمي «الدول» وعلى المستوى الفكري والشعبي. وقال في تصريح لتلفزيون ووكالة أنباء البحرين على هامش «مؤتمر الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: رؤية من الداخل»، المنعقد في المنامة حالياً أن الأمن الوطني والأمن الإقليمي لا ينفصلان، وأن منظمة مجلس التعاون الخليجي هي جزء من منظومة الأمن الاقليمي العربي، وهي تعمل في هذا الإطار منذ 30 عاماً ولا يمكن أن تنأى بنفسها عنه.

وأكد وزير الخارجية أننا نواجه الآن تحديات حقيقية عبرت عنها كلمات المتحدثين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، لا سيما كلمتي سمو الامير تركي الفيصل رئيس مجلس ادارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، والدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضح أن هناك تحديات ومتطلبات ستجري مناقشتها في جلسات هذا المؤتمر المهم من قبل المشاركين فيه وهم من ابناء منطقة الخليج العربي، خصوصاً وأننا نتطلع من خلال هذا المؤتمر الى الوصول إلى رؤى استراتيجية خليجية مشتركة. ووصف وزير الخارجية كلمات المتحدثين في الجلسة الافتتاحية بالمهمة جداً؛ لأنها لامست أماكن الخلل ونقاط الالتقاء التي من الممكن ان ننجح فيها. معرباً عن تفاؤله بنجاح المؤتمر وخروجه بالنتائج المرجوة.

أكد الحاجة لتحديد «مفهوم استراتيجي».. د.عبدالغفار:

الأمـــن الـوطـنـي لم يـعـد شـــأنـاً داخـلـيـاً

قال د.محمد عبدالغفار مستشار جلالة الملك للشؤون الدبلوماسية، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «لقد عكف مركزنا على رصد الكتب والبحوث التي نشرت حول أمن منطقة الخليج العربي خلال السنوات الماضية، إلا أن معظمها قد صنف من قبل باحثين أجانب انصبت جهودهم على تحليل مسائل متعلقة بأمن الخليج وتطوير مفاهيم أمنية لا تضع في الاعتبار بالضرورة رؤى ومصالح دول مجلس التعاون».

وأضاف أنه عندما شرعنا في التحضير لهذا المؤتمر، وضعنا نصب أعيننا ضرورة المحاولة لوضع دراسات وتقارير عن مفاهيم استراتيجية وقضايا أمن الخليج، من قبل الباحثين والمتخصصين من أبناء دول مجلس التعاون، وتشجيع القائمين على مراكز الدراسات الخليجية إلى ضرورة التعاون فيما بينها لتحقيق تلك الرؤية، أسوة بمعاهد الفكر في الدول المهتمة بقضايا المنطقة، وللتأكيد على الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه المراكز في طرح مرئيات خليجية لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الأمن والاستقرار في جميع دول المجلس، وتقديمها إلى صانعي القرارات الاستراتيجية لدولنا كما تفعل حكومات الدول المتقدمة التي تتخذ قراراتها بناءً على دراسات وخطط قصيرة وطويلة المدى.

وتابع: إن المتغيرات التي تمر بها المنطقة اليوم تؤكد لنا أن الأمن الوطني لم يعد شأناً داخلياً بحتاً، إذ أن أغلب مخاطر ومهددات الأمن الوطني قد أصبحت عابرة للحدود، وأخص بالذكر منها: التنظيمات المتطرفة وإيديولوجيات التعصب التي تهدف الى تمزيق النسيج الاجتماعي لدول مجلس التعاون، والتي أصبح من الضرورة مواجهتها برؤية سياسية واستراتيجية شاملة تعالج متطلبات الإصلاح، وتصون المجتمعات الخليجية من مخاطر التدخل الخارجي.

وأكد د.عبدالغفار أن دول المجلس تحتاج إلى تحديد «مفهوم استراتيجي» شامل كما تفعل الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي كل عشر سنوات، ومن ثم تطوير سياسات حقيقية للدفاع المشترك تكون قادرة على ردع التهديدات والعدوان الخارجي في إطار مظلة استراتيجية خليجية مستقلة واسعة.

أما على صعيد العمل الخليجي المشترك فقال إنه «لم يعد التعاون الذي مضى عليه ثلاثون سنة يفي بمواجهة الأخطار المحدقة بدول المجلس، لذا جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة في افتتاح قمة دول المجلس الثانية والثلاثين إلى الانتقال من حقبة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد معبرة عن متطلبات هذه المرحلة الدقيقة التي نمر بها».

وأضاف د.عبدالغفار أنه جاء ترحيب مملكة البحرين بهذه الدعوة كامتداد لطموحات عبر عنها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عندما دعا الى التفكير في دفع نظام التعاون لدول المجلس الى مرحلة أكثر تطوراً في القمة الخليجية الثلاثين عام 2009، وفقاً لما تتفق عليه دول المجلس وللتأكيد على أن تحقيق الوحدة الخليجية كان من أبرز الأهداف التي تسعى إليها مملكة البحرين.

واختتم د.محمد عبدالغفار كلمته بالقول إن «نص بيان استقلال البحرين الذي تلاه المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في 14 أغسطس 1971، على أن البحرين: «تبقي الباب مفتوحاً أمام أي مبادرة مستقبلية لتحقيق مشروع اتحادي يقوم على أسس دستورية سليمة». ولقد جاء هذا التأكيد في الأجواء السياسية التي عمت المنطقة لتكوين اتحاد لإمارات الخليج العربية».

د.الانصاري: المسلمات التقليدية لأمن المنطقة بحاجة إلى مراجعة

ألقى الدكتور محمد جابر الأنصاري مستشار جلالة الملك للشئون الثقافية والعلمية ورقة بعنوان «نظرة باتجاه المستقبل.. ملامح الصورة المتغيّرة»، جاء فيها «نحن نعيش في زمن المتغيرات والمستجدات، ولدى النظر في مسألة الأمن الوطني والأمن الاقليمي لدول مجلس التعاون، بمنطقة الخليج العربي، فإن المسلمات التقليدية لأمن المنطقة بحاجة الى مراجعة وإعادة نظر. حيث كانت النظرة التقليدية لهذا الموضوع تتركز حول حماية الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الغربية لأمن المنطقة. وقد يكون ذلك صحيحاً حتى اللحظة الراهنة. لكنه عرضة للتغيير في المستقبل القريب».

وفيما يتعلق بإيران فيرى الأنصاري أنها «تسعى الى دعم تلك التحركات المناوئة بالإعلام أو بغيره، وإيران جارة مسلمة وهي قوة باقية دائماً، لكن الفارق في طبيعة النظام الذي يحكمها. فإن جاء نظام يرغب في المشاركة في التنمية الجارية، وفي الرخاء الاقتصادي الذي تنشده شعوب المنطقة، فلابد أن يشجع التعايش السلمي بين دولها، وإيران دولة غنية بإمكانها الاسهام في مثل هذه التنمية السلمية. وان جاء نظام أيديولوجي يرغب في السيطرة بإثارة تلك المكونات في الجانب الآخر، فإن المواجهة هي قدر الجميع، ولن يكسب منها أحد».

كما يرى الأنصاري أنه «ثمة لاعب آخر جديد، بالنسبة لأمن الشرق الأوسط والخليج هو اللاعب التركي الذي من المبكر إصدار حكم نهائي على دوره الذي ينظر إليه البعض كموازن لقوة ايران، وفي البداية بدت تركيا قريبة من إيران، ولكن توالت ومؤشرات أخرى على حدوث تباعد بين القوتين يحرص الطرفان على عدم ظهوره للعلن. وتركيا التي تُطرح نموذجاً للتوافق بين الاسلام والعلمانية حفاظاً على الدولة المدنية القائمة، وهي مسألة مهمة عربياً للغاية في اللحظة الراهنة، ينبغي تأييده ودعمه عربياً وإسلامياً. (....) ومن المتوقع أن تقف تركيا الى جانب دول مجلس التعاون نظراً لمصالحها الاقتصادية حيث نمو الاقتصاد التركي من البواعث للسياسة التركية».

وينتقل الأنصاري إلى الهند وباكستان، ليضيف أنه «نظراً لقرب كل من الهند وباكستان من منطقة الخليج العربي، فإن ذلك يجعل كلاً منهما في وضع جغرافي أفضل لمواجهة أية قوة تهدد الأمن الخليجي، وبإمكان البحريتان، الهندية والباكستانية ردع أي قوة أخرى تهدف الى المساس بإحدى دول الخليج العربي». ويؤكد بأن «هذه مسألة جديرة بالاهتمام. ومن مصلحة دول الخليج تشجيع «التعددية» في الهند (.....) ففي الهند ملايين من المسلمين يفوقون سكان الخليج العربي عدداً، وهم أهل اعتدال وتوسط (.....) وربما كان من المفيد إقامة صلات طيبة معهم في سبيل تطوير «الإسلام المعاصر» في لحظة تاريخية يتصدى فيها «الإسلاميون العرب» لمسؤولية الحكم في عدد من البلاد العربية. هذا في الوقت الذي ينبغي فيه أن تحرص دول الخليج العربية على علاقات متوازنة مع باكستان المسلمة المتحمسة دوماً للحقوق العربية. وعلى الهند وباكستان الادراك ان استمرار الصراع بين أي طرفين مسألة غير مجدية للطرفين».

وفيما يتعلق بالصين كقوة صاعدة في الشرق، فيقول الدكتور الأنصاري إن الصين «هي المرشحة لأن ترث الولايات المتحدة في النفوذ الدولي، ولهذا السبب فقد طوقتها الولايات المتحدة بطوق عسكري استراتيجي. فمن الغرب الهند، وهي قوة صاعدة تنافس الصين، ومن الشرق اليابان، وهي قوة لا يستهان بها».

ويضيف الدكتور الأنصاري بأنه «يتحدث بعض خبراء الاستراتيجية عن تحالف روسي صيني إيراني «خفي» في الساحة الدولية. ويتمثل ذلك في الدعم الروسي والصيني للنظام السوري، وتلك مسالة إستراتيجية بالغة الأهمية لإيران، إلا أن الموقف الروسي والصيني من دول الخليج العربية يمكن النظر اليه من وجهة بترولية وإقتصادية وتجارية فالمصالح الروسية والصينية مع هذه الدول، تتطلب موقفاً سياسياً داعماً، وذلك ما يعوّل عليه».

وقال أيضاً إن «ثمة معلومات ان المملكة العربية السعودية، كبرى دول مجلس التعاون، قد لوّحت بالورقة الصينية لواشنطن، قبل ارسال قوات «درع الجزيرة» الى مملكة البحرين، وان بكين قد رحبت بإيجابية بالوفد السعودي، رفيع المستوى، الذي قصدها لهذا الغرض. وكانت الولايات المتحدة حينئذ متأرجحة في تقديرها ورؤيتها، ومدى دعمها بين طرفي النزاع، كما ان الموقف الروسي من أحداث البحرين يبدو أقرب الى الموقف الخليجي الرسمي بين مؤشرات عدة».

ويختم الأنصاري بالقول «ان اعتماد دول الخليج على الذات في الدفاع عن نفسها هو غاية المطلوب، وقد أثبت مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرته الدفاعية، بالتعاون مع اصدقائه، في حرب تحرير دولة الكويت، ثم في حماية المنشآت الحيوية بمملكة البحرين بما مكّنها من تجاوز الأزمة.»